ووقعنا في الفخّ يا عادل إمام

عائشة بلحاج

تقوم «القوة الخارقة» لـ «الرجل العنكبوت»، على تمكّنه من تسلّق الجدران، بخفّة. مع الأخذ بالاعتبار تفضيله الأماكن العالية لشبكاته، بعيداً عن مكامن الخطر. أما «السيدة العنكبوت» فقوّتها تكمن في قدرتها على تشبيكنا بإحكام أمامها. نحن الذين كنّا جاهلين من دون مساراتها المُتشعّبة، التي تجعلنا جميعاً نتسلّق جدراناً غير مرئيّة، لنقفز من مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، خارقين كلّ قوانين الفيزياء.
تُرى، كم جداراً تسلّقنا، منذ أوّل إطلالة لنا في بلاد العنكبوت «الإنترنت»؟ يستحيل أن نتذكّر كلّ ما عرفناه منذئذ، أو كلّ الذين عرفناهم عبرها، أو جهلنا السابق أو جهل الآخرين. مرّة ذهبتُ إلى حمّام مغربي، وكانت العاملة متمكّنة جداً من مراحل التقشير والتّرطيب والتّدليك، كما لم أرَ من قبل. توقّعتُ أن تكون قد درست في مراكز تعليمية مُهمّة. لكنّها أجابت بلامبالاة: تعلّمتُ من «يوتيوب» فقط. يشبه ردّها أن يخبرك شخص ما أنّه اشترى خاتماً ثميناً من بسطة «الفرّاشة» في الشارع. يا للّقيمة الثمينة! لعلنا لن نصدق، كمْ من موسيقيّ تعلم العزف من «يوتيوب»! وكمْ من مبرمجين ومصوّرين وطبّاخين وآخرين، أخذوا العلم بالمجّان، بعد أن وجدوه ملقياً في الشّارع؛ «شارع العنكبوت»! كما لا ميزان نُقدّر به العلم، الذي يأتينا من «غوغل»، بنقرة واحدة نبحث فيها عن معلومة كانت تستعصي علينا لولاه، أو ننبش كُتباً ما كنّا لنصل إليها ولا تصل إلينا. الحصول على العلم سهل في بلاد «السيدة العنكبوت»، وكذلك سرقتُه. فيأخذ «الباحثون» بحوثَ الجامعاتِ جاهزةً من غوغل من دون تغيير، ومن دون خجل. رغم أنّ منتوج الإنترنت معروفٌ ومُكرّر، يحفظه الأساتذة لشدّة ما مرّ عليهم، لكنّ طلبة عصر العنكبوت خرجوا من واسع الأبواب، لدهنِ عجلاتِ مسارهم اللّاعلمي. وجد الصحافيون، أيضاً، في خيوط العنكبوت مصدراً مباشراً لهم. معنى المباشر هنا هو القصّ واللصق. بلا إشارة إلى المصدر الأصلي، معظم الأحيان. المهمّ هو ملءُ الفراغ، وملاحقة سرعة الحياة. لذا، في مقابل المعرفة التي أتاحها لنا علم السرعة، أُفقدَ روح المعرفة لدى فئة هائلة تعتمد على توصيل المعلومة «من/ إلى»، من دون أن تمتصّها، خوفاً من أن تواصل مسارها على السطح، ولا تنفذ إلى داخل الناس، فيصير الجهل خفّة، والعلمُ متاعٌ يُؤخذ عند اللزوم بقفّازين، ويوضع بعدها سريعاً في مكانه. ما أبعدَ اليوم عن البارحة، قبل عهد العنكبوت، الذي كسر هدوء الحياة، وفتح أبواب العثّ والعبث، فلا يمكن أن تفتح النافذة لتُدخل النّسيم فقط من دون غبار، ولا الشّمس فقط. افتَح أمام الكلّ، أو أغلق أمام الكلّ، لا فارق. نُحبّ أن نعرف، لكنّ المعرفة ثقيلة. فكم يعذّبنا العجز بعد المعرفة عن مجازر غزّة. وكم تعذبنا المعرفة بكلّ المجازر في العالم والجرائم، والعجب العجاب الذي يحدث، ولم نكن لنعرف عنه لولا العنكبوت. أظن حتّى أكثرنا لن يستطيع المفاضلة بين ما نستفيد منه، وما نتضرّر منه في حياتنا. لعلنا سنكذّب على أنفسنا، ونقول: الحياة من دونه أفضل؟ لكن من أيّ ناحية هو كذلك؟ ليس لنا، سوى أن نردّد خلف عادل إمام: «لقد وقعنا في الفخ والوخّ...».
لكن، هل صيّرنا الإنترنت كالحمار يحمل أسفاراً؟ أو لعلّه هو الحمار الذي يحمل الأسفار؟ ويجعل الذين يقتاتون من معرفته، يقدّرونها ويدبّرونها بدل القصّ واللصق. بعدما لم يعد الطلبة يشدّون الرحال إلى بلدان بعيدة، ومدن مهجورة من أجل مراجع أصلية. فهناك جهات شدّت رحال العلم من رفوف المكتبات، إلى أرشيفات رقمية، يمكن الاطلاع عليها من بُعد. لكن، يبدو أنّ صناعة محتوى سطحي ضحل، أسهل من الغوص في المراجع القديمة لنقدها. أو ربما يجب نسيان القديم، والبدء من جديد. لكن كيف نبني على فراغ؟ ويبقى أقصى ما نصل إليه في باب العنكبوت، هو حُسن الاطلاع، وتعلّم المهارات. لكن، لا يمكن أن نبني معرفة أصيلة وأصلية، إذا لم نغلق الشّاشة ونفتح الكتب، القديم منها والجديد. ولن نعود إلى السفر من أجل العلم، فهناك «أمازون» لذلك، يُمكنه أن يحمل لنا الأسفار، لعلنا لن نكون كالحمار سواء إن حمَل الأسفار أو حُمّلت له.

من سنغال سنغور إلى بشير فاي

مدى الفاتح

دخلت السنغال في نهاية مارس/ آذار الماضي حقبة جديدة، بعد انتخاب المعارض بشير أو باسيرو ديوماي فاي رئيساً جديداً. يهدد هذا الانتخاب إرث البلاد «السنغوري» وسياستها، التي كانت متأسّسة على علاقة غير متوازنة مع فرنسا. نستخدم مصطلح «الإرث السنغوري» في إشارة إلى الزعيم السنغالي ليوبولد سيدار سنغور، الذي عُرف شاعراً وسياسياً، وكان أول رئيس للسنغال عقب استقلالها في العام 1960. يشبه سنغور، المُعجب بفرنسا والمتخصّص في لغتها وآدابها، كثيراً من الرموز السياسية لدول الجنوب، الذين جمعوا ما بين الانبهار بالغرب ومحاولات التشبّه بالغربيين، وما بين السعي لنيل الاستقلال. سوف تتشكل مسارات سنغور السياسية من هذا التناقض ما بين مشاعر حُبّ الاستقلال والرغبة العارمة في التحول جزءاً من فرنسا. هذه المشاعر المتناقضة سوف تنعكس على مواقف كثيرة، من أهمها ما سيعرف بتيار «الزنوجة»، الذي ولد في باريس في النصف الأول من القرن العشرين، على يد مثقفين سود، أبرزهم سنغور. هذه التيّار كان يسعى لأن يحصل على اعتراف من قبل الفرنسيين بأدب السود المكتوب بالفرنسية، على اعتبار أنّه يمثل جزءاً مهماً، ومدرسةً من مدارس الأدب الفرنسي.
لم يكن سنغور مجرد أكاديمي أو مثقف يعيش في فرنسا، بل سعى لأن يتخصّص في اللغة الفرنسية، وأن يجيدها كأهلها، بل مضى أكثر من ذلك، فشارك في الحرب العالمية الثانية ضمن القوات الفرنسية، قبل أن يُؤسر بواسطة الألمان فترة عامين قضاهما في معتقلات النازيين. تابع سنغور انشغالاته بالمقاومة بعد خروجه من المعتقل، واستمر فيها حتّى هزيمة الألمان. حظي سنغور باهتمام فرنسي كبير منذ شبابه، فحصل على منحة دراسية، وشجّع على الانخراط في الفضاء الأكاديمي وصولاً لترشّحه رئيساً لما يعرف بـ«الأكاديمية الفرنسية»، ذات السمعة والمكانة المعروفة، في سابقة كانت الأولى من نوعها لأستاذ أفريقي.
كما هو متوقع، فإنّ هذا الارتباط العاطفي بالفرنسيين إلى حدّ الزواج من فرنسية، وتقنين تدخّل فرنسا عبر موظّفيها في حكومة ما بعد الاستقلال، لم يقدّم كثيراً من الفوائد للمواطنين السنغاليين، الذين عاشوا وكأنّهم مواطنون من الدرجة الثانية في ظلّ احتكارات الفرنسيين، الذين بدأوا يهاجرون بأعداد كبيرة إلى البلاد طلباً للربح الاقتصادي. شكّل ذلك كلّه، فرصة لا تعوّض لفرنسا لمواصلة سيطرتها على البلاد، مع ميزة التخلّص من إثم الاحتلال المباشر.
هذه الصفحة طويت الآن، فمن ناحية، استطاعت النيجر، من خلال الاستفادة من تناقضات الفريق المناوئ، صدّ محاولات التدخّل الخارجي في شؤونها، بل مضت أكثر من ذلك لطرد القوات الفرنسية، وطرد السفير الفرنسي، الذي كان عبّر عن عدم اعترافه بالسلطة القائمة. من ناحية أخرى، وعلى الصعيد السنغالي، فقد وصل إلى سدّة الحكم في داكار للمرّة الأولى ممثل للاتجاه الرافض للوصاية الفرنسية، التي استمرت منذ الاستقلال. ذلك الاتجاه، الذي كان يعترض على سياسات ماكي سال، وكان يطالب بعلاقة يكسوها الاحترام المتبادل مع باريس. سال، آخر ممثل للسنغال السنغورية، حاول في آخر أيامه أن يعرقل الانتخابات بعد أن نجح في التخلّص من عثمان سونكو، المعارض ذي الشعبية، الذي وجد نفسه ملاحقا قضائياً وممنوعاً من خوض الانتخابات، ولكنّ الشعب السنغالي لم يسمح بتمرير ذلك أو بإبقاء سال رئيساً بلا شرعية. هكذا، لم يكن هناك خيار سوى التنحّي بعد استكمال الفترة الرئاسية في حدّها الأقصى.
تزايدت الحماسة بعد فوز فاي، حتّى أنّ بعضهم ظنّ أنّ السنغال ستكون الضلع الجديد للمجموعة المتكونة من النيجر ومالي وبوركينا فاسو، والتي انتقلت خلال العامين الماضيين من كونها حليفةً لفرنسا، إلى دول معتدّة بخياراتها، ومنحازة لمصالحها الوطنية، التي لا تكون، بالضرورة، متطابقة مع مصالح غيرها. التيار الذي يمثّله الرئيس الحالي، ذو حكمة وخبرة، وهو يدرك مخاطر خوض مواجهة مباشرة، أو الدخول في صراع غير محسوب العواقب مع القوى الكبرى، ولذلك، من المستبعد قيام فاي بخطوات فيها تحدٍ صارخ على غرار ما قامت به النيجر أو بوركينا فاسو. المهمّ هو أنّ السنغال تغيّرت، وأنّها ما عادت تلك المُرتهنة في قراراتها بشكل كامل للخارج.
(كاتب سوداني في لندن)

هل دقّت ساعة المواجهة المفتوحة في السويداء الثائرة؟

علي سفر

لم يتوقّع السوريون الثائرون السلميون، في محافظ السويداء جنوبي البلاد، أنّ يُقدم نظام الأسد على خطوات إيجابية تجاه حراكهم المُستمرّ، يومياً، منذ شهور، والذي رُفعت فيه شعارات بسقفٍ عالٍ، تبدأ وتنتهي بضرورات التغيير الشامل أساساً لحلّ الأزمات المتراكمة في سورية، فهو لمْ يرحّب في أشدّ أوقات ضعفه بالقرار الدولي 2254 (أكّد أنّ الشعب السوري هو من يقرّر مستقبل البلاد ودعا إلى تشكيل حكومة انتقالية، وإلى انتخابات برعاية أممية، مطالباً بوقف أيّ هجمات ضدّ المدنيين بشكل فوري)، وذلك لأنّ النظام يدرك أنّ المُؤدّي الرئيس له يهدف إلى إزالة سيطرته، وتفكيك سلطته، بعد أن أمضى في سدة الحكم 54 سنة. وفي المقابل، ارتفعت دائماً نسبة التوقّعات بإقدام الماكينة الأمنية والعسكرية، وملحقاتها من مليشيات طائفية، على ارتكاب أفعال قمعية وإرهابية، تُخلط عبرها الأوراق، وتُشرعن، بعدها، قيامها بإنهاء الاحتجاج أمنياً، كما جرت الأمور تاريخياً في الدولة الشمولية التي أسّسها حافظ الأسد. الوعي بأساليب عمل الأجهزة الأمنية كان حاضراً منذ انطلاق الحراك، إذ لا يمكن السماح لأيّ من الثائرين أن ينفرد بقرار أو بتصرّف يدفع الأمور نحو المسار الذي يحلم به النظام، أي حدوث الطارئ الأمني الذي ييسر له تحقيق الحلّ القمعي، وفق معادلة تقول إنّ القوّة والعنف يستدعيان القوّة والعنف أيضاً، وكان لتوجيهات المرجعية الدينية، يتقدّمها الشيخ حكمت الهجري، بضرورة الالتزام بالسلمية نصلاً حاداً يقطع الدرب على أيّ مجموعة محلّية يحاول أفرادها الصدام مع «أجهزة الدولة»، وفي المقابل، تُركت مساحة ضيّقة للمنتفضين للتعبير عن جدّيتهم، تركّزت على إزالة حضور حزب البعث في المحافظة بوصفه تعبيراً عن الحقبة القاتمة التي يريدون إنهاءها. ورغم أنّ الصدام بين الزاحفين نحو الشُعب الحزبية لمْ يتأخّر، إلا أنّ ما جرى فيه كلّه، وضمنه، كان ينتهي عند التوجيهات المُتكرّرة بضرورة التهدئة، وعدم دفع الأمور نحو الصدام المفتوح، وتكرّر استيعاب الفعّاليات المحلّية لردات الفعل العُنفيّة، التي ارتكبها عناصر من حراس بعض المقار، رغم سقوط قتلى بسببها. وقد ظهر لكثيرين أنّ المعادلة الموصوفة هذه يمكن أن تستمر طويلاً، إذ لمْ يكلّ المحتجّون من الذهاب صباحاً إلى ساحة السير (الكرامة)، ولمْ يردّ النظام على شعارات تتناوله، وتحطّ من شأنه. غير أنّ التطورات الأخيرة، سرعان ما أعادت نيّات الحسم الأمني إلى الطاولة، بعد أن خُيّل لبعضهم أنّها قد وضعت في الأدراج. الانتباه إلى معطيات جرت وقائعها على الأرض يظهر أنّها تساهم في دفع مسار الحراك، ليصبح في مواجهة كسر عظم مع النظام. أول ما يجب النظر فيه هو أسلوب معالجة فعّاليات المحافظة، بما فيها المليشيات المحلّية، لملفّ اعتقال الأجهزة الأمنية الناشطين والمواطنين، على حدّ سواء، من أبناء السويداء، إذ لم تتغير إجراءاتها المُتّبعة تقليدياً، فيُخطف المُعتقَل من مكان عمله أو دراسته، أو عبر الحواجز على طرقات السفر بين المحافظات، ويُخْفَى من دون اتباع الإجراءات القانونية، فالاعتقال على يدّ المخابرات يعني تغييباً لا نهاية له. لكنّ عائلات المُعتقَلين، وكذلك القوى المحلّية الداعمة، وبعد فقدان الأمل من العثور على معتقليهم، قرّروا أن تتغير المعادلة القائمة في سورية الأسدية، واتبعوا أسلوب احتجاز عناصر النظام وضبّاطه بهدف إجباره على الاستجابة. وقد أثمر هذا التكتيك حتّى الآن، إذ اضطرت الأجهزة الأمنية للإفراج عمّن اعتقلتهم، وأظهرت حادثة الطالب المُعتقَل داني عبيد، نهاية الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، قدرات كبيرة تتمتّع بها الفصائل المحلّية، حين تقرّرت الإحاطة والسيطرة على الأرض.
هذه الحادثة ليست هامشية في سياقها، بل إنّها إشارة إلى تغيير في آلية ردّات الفعل على الممارسات القمعية المتوقعة في سورية، الأمر الذي يجعل العقيدة الأمنية الراسخة عند الأسديين قابلة للخلخلة، إذ لا يمكنهم الذهاب نحو العنف مباشرة، كما اعتادوا في كلّ مساحات المناطقة الثائرة، وفي الوقت نفسه، لا يمكن لعملهم التقليدي، أي الاعتقال غير القانوني، أن يستمر من دون محاسبة. هل يكفي هذا المُستجدّ لأن يُقدم النظام على إرسال عشرات الآليات التي تحمل العناصر الأمنيين والمليشيات إلى مقارّه في خطوة استعراضية، وأن يبثّ الإشاعاتِ بأنّ المرحلة القادمة ستشهد حملة اعتقالات تستهدف قادة الحراك وناشطيه البارزين؟

> الانتباه إلى معطيات جرت وقائعها على الأرض يظهر أنّها تساهم في دفع مسار الحراك ليصبح في مواجهة كسر عظم مع النظام

وهل تعيينه محافظاً جديداً ذا خلفية أمنية هو آخر إجراء قبل البدء بالخطوات العملية على الأرض؟... تكتيكات الأجهزة الأمنية الأسدية قد تتأخّر في التنفيذ، لكنّها لا تتغير، فهي على السطح لا تُظهر أنّها تستهدف المُحتجّين السلميين، بل تستبدل بهم الأعداء الخطرين على الحياة العامة، ولهذا توجّب عليها أن تظهر اكتشافها خليّة إرهابية، وهل ثمّة أفضل من البعبع «الداعشي» لتنفيذ الخطّة، بعد أن تعرّضت قرى شرق المحافظة لهجوم دموي من «الدولة الإسلامية» في صيف عام 2018، أسفر عن مقتل المئات من المدنيين؟ لقد صبر قادة الأجهزة الجدد، الذين جاءت بهم تغييرات الأسد في هذا القطاع، على ما يجري في السويداء، وقد أضحى الوقت مؤاتياً بالنسبة لهم، طالما أنّ القواعد غدت منفلتةً هناك، كما أنّ شهيتهم مفتوحة لإثبات الكفاءة أمام رأس النظام، والاستبسال في ترسيخ سلطته. هؤلاء الذين جاءوا إلى مكاتبهم بعد تولّي اللواء كفاح ملحم رئاسة مكتب الأمن القومي، وما تلا ذلك من تبديلات في الأشخاص والمواقع، ينتظرون الأوامر، لكن هل تسمح الظروف العامة بالذهاب نحو التنفيذ؟... لا يبدو أنّ النظام يولي اعتباراً لرأي الدول العربية، التي تحاول استعادته من الحضن الإيراني، في مسألة تتعلق بأمنه الداخلي، لكنّه في الوقت نفسه لا يريد أن تتسبب إجراءاته بأيّ تعطيل لمسار إعادة تأهيله، خاصة أنّ الاجتماعات، التي يفترض أن تجريها لجنة الاتصال العربية، قد أجّلت لعدم استجابته للمتطلّبات المُقترحة من الجانب الأردني، بحسب تسريبات أُعلنت قبل أيام. كما أنّ ادعاء بعض أبواقه أنّه قد أجرى صفقة مع الأميركيين، تقوم على مكافأة صمته عن مذبحة غزّة بتركه يفعل ما يريد في جبل العرب، بعيد عن الواقع، فهو غير مؤهّل لعقد أيّ صفقة، طالما أنّ رسائل الإسرائيليين له تضمّنت تهديداً بتدميره، وقد بات عليه، بعد هذا، أن يلتزم، فهو يقايض صمته باستمراريته ككلّ. بالإضافة إلى أنّ السويداء ليست ضمن هذه المعادلة الإقليمية، بل تتوضّع، بشكل لصيق، ضمن معادلته الداخلية، التي تنوس بين ضرورة القيام بما يحسّن الصورة، ولا سيّما تحوّله من نظام شمولي إلى آخر يفصّله على مقاس مصالحه يقبله الإقليم والمجتمع الدولي، بحسب ما ظهر في اجتماعات وانتخابات البعث الأخيرة، وبين اللعب المتوازن على حبال القوى الحليفة، التي تمتلك أدوات القوّة محلّياً، أي إيران وروسيا. على أرضية هذا الوضع المعقد، ما الذي يمكن للأسد أن يفعله؟ لا أحد يستطيع التسرّب إلى عقل الديكتاتور الصغير والمحدود، كي يعرف ما الذي يجول فيه، لكنّ نمطية السلوك غير المتوازن، وقد فرضت إيقاعها دائماً في حالة بشّار الأسد، قد تخالف ما هو مُتوقّع كلّه، من عدم وجود ظروف مؤاتية للقيام بحملة تنهي حراك السويداء، تحت ذرائع أمنية أو بحجة القضاء على مهرّبي المُخدّرات (!) لكنّ السبب الوحيد، الذي قد يجعله يراجع خطواته، ويبحث عن طريقة مختلفة، لن يكون سوى الخوف.
لطالما احتلّت السويداء في التاريخ السوري صفحات مقرونة بالتغيّرات الكبرى في البلاد، منذ تاريخ الثورة السورية الكبرى (1925)، وحملة أديب الشيشكلي في العام 1954، وصولاً إلى صراع الضابط سليم حاطوم مع رفاقه من قادة حركة 23 شباط (1966)، التي كان من تبعاتها تسلّط وزير الدفاع حافظ الأسد على الحزب والجيش، فالصراع في هذه البقعة السورية يبدو مخيفاً، كما لا يمكن توقّع ما الذي يمكن أن يؤدي إليه الصراع، المفتوح على كلّ الاحتمالات، مع المجتمع المحلّي، الذي أعدّ العدّة جيداً لمواجهة نظام إجرامي ينتظر اللحظة المناسبة، ثمّ ينقضّ بلا رحمة.
(إعلامي سوري)

كاريكاتير — عماد حجاج

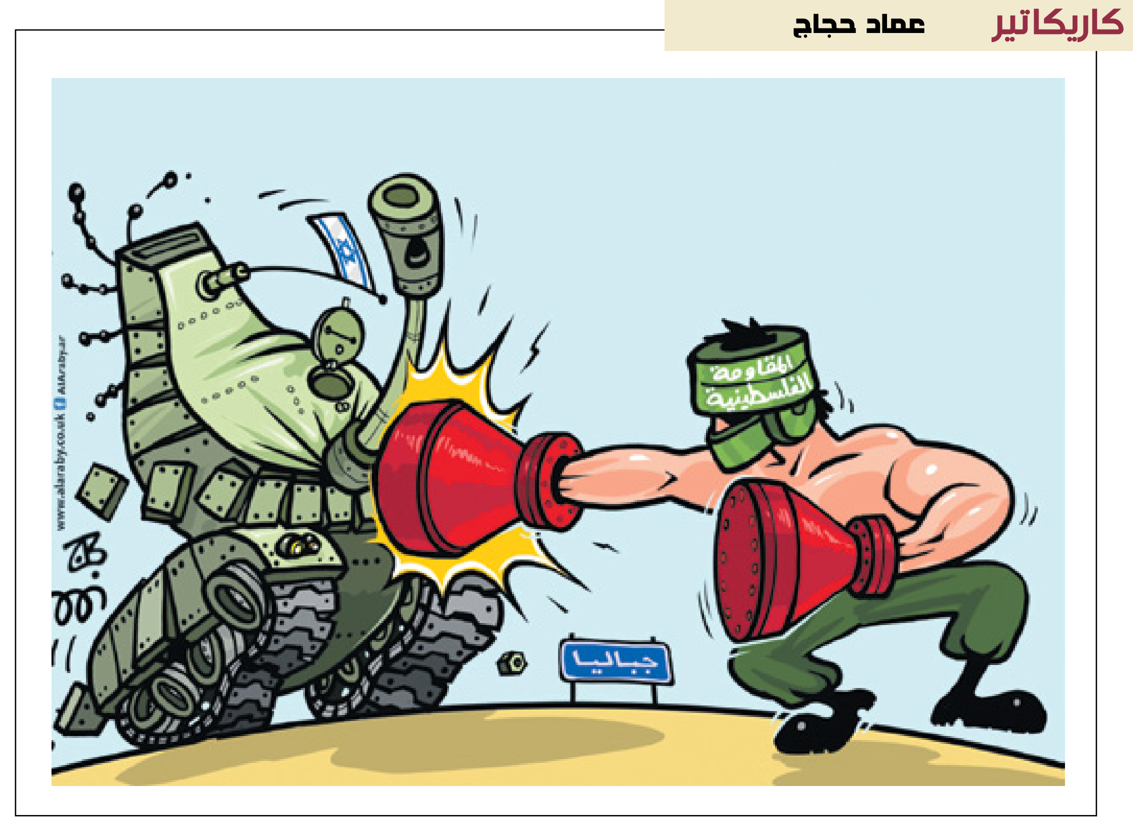

طلّاب الجامعات: إعلام جديد؟

فاطمة العيساوي

قدّم الإعلام (أو معظمه) النزاع بين الطلاب المُعتصمين في أحرام الجامعات الأميركية، وإدارات هذه الجامعات، التي استدعت الشرطة لقمعهم والطاقم التعليمي المُتضامن معهم، أنّه إحدى ساحات الصراع في مناطق الحروب بين طرفيْن، يستخدم كلاهما العنف لخدمة أهدافه. بدأ تبسيط الرواية بتقديم الحراك الطلابي حالةَ تمرّدٍ طلاب خرجوا عن السلوك المُتوقع منهم ليتحوّلوا محتلّين لأحرام جامعاتهم، يعيقون مسار نشاطاتها خدمةً لأغراض خارجية. تحوّلت الرواية، مع تدخّل الشرطة العنيف في معظم هذه الجامعات، تماشياً مع الدعاية الإسرائيلية واليمين المُتطرّف، إلى عملية تأديب لمجموعات طلابية تبنّت فكراً راديكاليّاً، وبذلك، أصبحت تشكّل خطراً على الجامعات وعلى المجتمع، خارج أحرام الجامعات.
انتشرت رواية الطلاب «الحثالة» عبر وسائل التواصل، وبعض الإعلام التقليدي، وعلى لسان المُعلّقين، لتصوّر الطلاب أنّهم مجموعة من الأولاد المُدلّلين نجحت حركة حماس في اجتذابهم وتجنيدهم لخدمة أجندتها، يحملون فكرَ الإسلاميين وتطرّفهم، وهم بالضرورة معادون للسامية، رغم مشاركة أعداد كبيرة من الطلاب اليهود في الحراك. قال أحد المسؤولين الإسرائيليين إنّه كان يعتقد أنّ «حماس» تسلّلت إلى جامعات غزّة، ليجد أنّها تسلّلت إلى الجامعات الأميركية أيضاً. علّق أحد ضيوف شبكة «سي أن أن» إنّه يصعب عليه أن يتصوّر ما سيكون وضع طالبة يهودية تعبر الحرم الجامعي ليلاً مع وجود مُخيّم الاعتصام، مكرّراً بذلك القوالب الجاهزة عن الرجال العنيفين مغتصبيّ النساء.
هذه الشيطنة للطلاب، عبر تعبيرات مُتباينة لم تواجه بحجج مضادّة في الغالب، في منصّات الإعلام، بل وُضعت ببساطة في خانة «التحليل» أو «المواقف». في حالات أخرى، تولّت الصحافة نفسها عملية التشهير مباشرةً، من دون حاجة إلى مُعلّقين؛ نشرت إحدى كبريات الصحف الألمانية (بيلد) لائحةً بأسماء الأساتذة المُؤيّدين للحراك الطلابي في الجامعات الألمانية، ناعتةً إياهم بـ«المرتكبين»، بعد أن وقّع هؤلاء رسالةً انتقدوا فيها عنف الشرطة ضدّ الطلاب المُعتصمين. لعلّ أبرزَ الصور المُعبّرة عن هذه الشيطنة مقطع مصوّر تناقله الإعلام الحديث لشرطيّ وهو ينزع الكمّامة عن وجه طالبة، كما الغطاء عن رأسها، حتّى يراها العالم كما هي؛ أقلّه مشاغبة وأكثره راديكالية أو حتّى إرهابية. شيطنة الطلاب مسألة خطيرة، ليس بالنسبة لكيفية تعاطي الإعلام مع القضايا التي يدافع الطلاب عنها، وهستيريا التهويل حولها، فقط، إنّما أيضاً، مستقبل الطلاب أنفسهم أفراداً. هم مجموعة هشّة، ولو أنّهم ليسوا من أبناء الطبقات الكادحة، وليسوا بالضرورة مُعرّضين للتهميش. تصويرهم أنّهم ضحية غسل دماغ من جانب الإسلاميين، وأنّ حراكهم شكل من أشكال معاداة السامية، انعكس على مستقبلهم العلمي (أعداد كبيرة منهم طُردت أو علّقت دراستها) كما على مستقبلهم المدني (المئات أوقفوا وبعضهم طلب منه إخلاء البيوت أو الغرف التي استأجروها للدراسة). من غير المبالغة القول إنّ الحملة ضدّهم ستؤثّر على فرص العمل المستقبلية، وفرص اندماجهم في مجتمعاتهم الأوسع، في ظلّ الانقسامات الحادّة بشأن القضايا التي يرفعونها، ولو أنّ كلّ هذه الاعتبارات لم توقف حيوية الحراك، الذي بات تياراً عالمياً يجتذب مئات الطلاب في جامعات العالم، من الولايات المتّحدة إلى أوروبا (بريطانيا وهولندا وفرنسا وألمانيا وسويسرا، وغيرها) إلى أميركا اللاتينية، وحتّى سيئول.
التصوير السالب للطلاب في قسم كبير من التقارير الإعلامية (مع استثناءات مُهمّة جدّاً) يعكس، أيضاً، المبارزة بين هؤلاء الطلاب والإعلام التقليدي بشأن معنى ما يجري في غزّة؛ حرب الإبادة التي لا يزال الإعلام يُقدّمها نزاعاً بين طرفيْن يدفع ثمنه المدنيون. كان علينا أن ننتظر انطلاق هذا الحراك الطلابي المُبهر حتّى نسمع في الإعلام كلاماً مباشراً، غير ممجوج أو مخفّف عما يجري في غزّة؛ إنّها كارثة إنسانية بحجم إبادة لا مُجرّد أزمة إنسانية. كان علينا أن ننتظر شجاعة الطلاب الشباب حتّى نسمع في الإعلام نقاشات غابت، منذ بدء حرب الإبادة، عن آلة القتل، ومَنْ وراءها، وتاريخ النزاع قبل السابع أكتوبر (2023). هؤلاء الطلاب باتوا صوتنا عندما صمت الإعلام.

> كان علينا أن ننتظر شجاعة الطلاب الشباب حتّى نسمع في الإعلام نقاشات غابت، عن آلة القتل

(أستاذة جامعية في لندن)

هل قلت قمة عربية؟

حسام كنفاني

باتت أخبار القمم العربية تمر مرور الكرام في الإعلام العربي والغربي، حتى إن غالبية المواطنين العرب لم يعودوا مهتمين بمتابعة أخبار القمم، سواء كانت عادية أو طارئة، وهم مدركون أن نتائجها لن تحيد عن أي من سابقاتها، وأن أي قرار سيتخذ فيها لن يتخطى حدود الأوراق التي كتبت عليها.
هذا حال القمة العربية الثالثة والثلاثين التي عقدت في البحرين أمس، والتي فوجئ الكثيرون بحصولها. فعلى عكس القمم السابقة، والتي رغم أنها غالباً ما تنتهي إلى لا شيء، فإنها كانت تحظى باهتمام إخباري، سواء في ما يخص إرسال الدعوات، أو من سيحضر ومن سيغيب، وتحليل ذلك وقياسه على حجم التوترات البينية العربية. إلا أن هذا لم يواكب قمة البحرين، رغم حساسية الفترة التي تمر بها المنطقة العربية، وخصوصاً في ظل العدوان المستمر على قطاع غزة.
انطلاقاً من قطاع غزة، ربما يمكن أن نحلل انعدام الاهتمام حالياً بالقمم العربية. إذ سبق أن اجتمعت الدول العربية، ومعها الإسلامية، في السعودية في الحادي عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي، أي بعد نحو أكثر من شهر على بدء العدوان على قطاع غزة، واتخذت قراراً «حاسماً» بكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وإدخال المساعدات المتكدسة في سيناء. غير أن هذا القرار، وبعد مرور ستة أشهر على اتخاذه، لا يزال حبيس القاعة التي صدر منها، فيما الأمور في قطاع غزة تزداد تعقيداً على مرأى ومسمع الزعماء المجتمعين في البحرين، والمختلفين على قضية فلسطين ودعمها.
وبعيداً عن قطاع غزة والعجز عن التدخل لإغاثته، ما الدور الذي لعبته الدول العربية المؤثرة في الأزمات العربية الكثيرة؟ فإذا استعرضنا الأوضاع في 22 دولة، هم أعضاء جامعة الدول العربية، فإن عدد الدول المستقرة أقل بكثير من تلك التي تعيش حروباً وانتكاسات سياسية واقتصادية، وهي أوضاع مستمرة لأعوام، ولم ينجح «التضامن العربي» في حلها، بل ربما كان جزءاً من تعقيدها.
يمكن أن نأخذ الوضع في السودان مثالاً، فالحرب المستعرة هناك بين الجيش النظامي وقوات الدعم السريع، والانتهاكات الكثيرة التي تحصل من الطرفين ضد الشعب السوداني، غير بعيدة عن الانقسام العربي، فمن المعلوم أن دولاً عربية متدخلة وفاعلة في إذكاء الفتنة المحلية وتدعم هذا الطرف وذاك. وهو أمر مستمر، ولن توقفه اجتماعات القمة، هذا في حال حضر في النقاش وتم تحميل هذه الدولة أو تلك مسؤولية استمرار الحرب السودانية وتصاعدها.
ليبيا أيضاً، وانقسامها بين شرق وغرب، غير بعيدة أيضاً في جزء منها عن الانقسام العربي أو الخلافات التي انعكست على الحرب الأهلية التي كانت دائرة في البلاد، والتي لم تنته مفاعيلها حتى اليوم، في ظل استمرار الانفصال الجغرافي، والذي قد يوصل إلى تقسيم ليبيا إلى جزأين أو ثلاثة. فمن المعروف أن هناك دولاً عربية تدعم معسكر الشرق، وأخرى مصطفة خلف معسكر الغرب، وهو خلاف أيضاً لن يحضر في اجتماع القمة. اليمن نموذج ثالث في وجود ثلاث سلطات في البلاد. فبعيداً عن التدخل الإيراني ودعمه سلطة الحوثي في الشمال، يأتي الوضع في الجنوب ليكشف عن وجود خلاف عربي حول هوية «الشرعية اليمنية» بين طرف يدعم الانفصاليين الراغبين في العودة إلى اليمن المقسم، وآخرين داعمين للسلطة التي شكلها الرئيس عبد ربه منصور هادي، وهو أيضاً خلاف لا أفق لحله، ولا نقاش مفتوحاً حوله، ليبقى الوضع على ما هو عليه.
كثيرة هي الأمثلة التي يمكن سردها حول تدهور الأوضاع في عدد من الدول العربية بسبب تدخلات عربية أخرى، خصوصاً في مرحلة ما بعد الربيع العربي، والذي أزعج بعض الأنظمة العربية التي تدخلت لتخريبه. واقع الخلافات والتباينات العربية أكبر من أن تحله قمة تجمع من يحضر من الزعماء لساعات قليلة، قبل أن تنفض إلى بيان مستنسخ من قمم سابقة لم ينفذ منه شيء.

بطش قيس سعيّد

جمانة فرحات

أبدى الرئيس التونسي قيس سعيّد، أخيراً، انزعاجه من التدخّل الخارجي في شؤون البلد الداخلية، وطلب استدعاء سفراء أجانب للاحتجاج على تدخّلهم، وإن لم يخبرنا، وهو المُحبّ للاستفاضة في الكلام، كيف يتحقّق هذا التدخّل ومدى ارتباطه بمواقف سفراء من إمعانه في هدر حقوق وحريات شعبه. ومن غير المعروف الحدّ الذي يمكن أن يذهب إليه سعيّد في الاحتجاج، إذ لا يمكن استبعاد أيّ خطوة منه، لكنّ موقفه هذا يبدو تفصيلاً صغيراً في مشهد أوسع وأخطر، يصرّ الرئيس التونسي على جرّ البلاد إليه، غير آبه بكلّ التحذيرات الداخلية.
ما يجري في تونس، منذ الانقلاب الذي قاده في 25 يوليو/ تموز 2021، على النظام السياسي والحياة البرلمانية والديمقراطية، يتخطّى التوقّعات بمراحل كثيرة، إذ لا يكاد يمرّ أسبوع من دون أن يكون في جعبة سعيّد، أو أدوات حكمه، ما يفاجئ به التونسيين من تغوّل على ما تبقى من مظاهر الحياة السياسية. وكلمّا كانت تونس على موعد مع استحقاق سياسي/ انتخابي، ولو مفصّل على مقاس سعيّد، استنفرت أجهزته لضرب أيّ أصوات معارضة. ما يجري في الأيام الأخيرة من سوابق، لجهة اقتحام دار المحامين، واعتقال محامين والاعتداء عليهم، وحتّى صحافيين، ليس سوى فصل من فصول جريمته المُمتدّة منذ 2021.
خلال حملته الانتخابية، وما قبلها حتّى، كانت لدى سعيّد رؤية واضحة للأحزاب، بوصفها على هامش الدنيا، وفي حالة احتضار، وستنتهي أدوارها عاجلاً أم آجلاً، ومع ذلك تمّ تجاهلها، وتلقّى ما يكفي من الدعم للوصول إلى الرئاسة، قبل أن تدفع القوى، التي تورّطت في مساندته للوصول إلى قصر قرطاج، ثمناً باهظاً لاحقاً.
ليس لدى سعيّد ما يخفيه، سواء تعلّق الأمر بعدائه للأحزاب أو المجتمع المدني أو النقابات أو البرلمان أو الولاة أو المجالس الجهوية أو الصحافيين. لكنّ مخططاته تجاههم تتدرّج وفقاً لسلّم أولوياته. أدرك سعيّد، مُبكّراً، أنّ فتح المعركة بتوقيت واحد في وجه الجميع غير مفيد، إذ من شأن ذلك أن يُوحّد الأطراف المُستهدَفة ضدّه، ويعقّد تنفيذ مخطّطاته، ولذلك، اختار ضرب هذه القوى الواحدة تلو الأخرى، بما يضمن له تحييد الباقي عن المعركة إلى حين. وبالفعل نجح إلى حدّ بعيد، إذ قطع أشواطاً في تحقيق كثير من أهدافه، لكن يبدو أنّه يعيش حالة ارتباك مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، والتي لم يحدّد موعدها النهائي، إلا أنّه، وفقاً لأحدث تصريح للمتحدث باسم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات محمد التليلي المنصري، لـ«العربي الجديد»، فإنّ تاريخها لن يتجاوز 23 أكتوبر/ تشرين الأول المُقبل، أيّ أنّ تونس أمام خمسة أشهر مفصلية من التصعيد. موجة الاعتقالات، التي تلاحق سياسيين وصحافيين ومحامين، تبدو أنّها في طريقها للاتساع، على قاعدة أنّه لا صوت يفترض أن يعلو فوق صوت الرئيس وفِكَره، وأنّ أيّ انتقاد لسياساته يمكن تطويع القانون لقمعه. ولذلك ليس مستغرباً أنّ جلّ من أعلنوا نيتهم الترشّح للاستحقاق الرئاسي وجدوا أنفسهم إمّا في السجن أو ملاحقين بتهم عدّة، وحتّى من لم يعلنوا نيّة كهذه، ولكن سعيّد يرى أنّهم قد يفكرون بخطوة كهذه، لاقوا المصير نفسه.
يعي سعيّد أنّ كلّ ما فعله، ولقي في فترة تأييداً نسبياً في الشارع، لا يحظى اليوم بالرضا نفسه. فنسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور بلغت 30,5%، في عام 2022، لكن سرعان ما جاءت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، التي لم تتخطَ عتبة الـ12%، في دورتيها الأولى والثانية، لتؤكد انحدار المشاركة الشعبية نتيجةً للأزمة السياسية التي تغرق فيها البلاد، وهو ما منح القوى المُعارِضة لسعيّد فرصةً للضغط من خلال التشكيك بشرعية الاستحقاق والنهج الذي يسير عليه سعيّد. والأخير يخشى أن تشكّل الانتخابات الرئاسية انخفاضاً إضافياً، وإن تحقّق له ما يريد بالحصول على ولاية رئاسية ثانية. وإذا كان السؤال بشأن ما يمكن أن يقدم عليه سعيّد، خلال الأشهر المقبلة، مشروعاً، بعد كل ممارساته في السنوات الماضية، فإنّ التساؤل مشروع أيضاً بشأن أداء القوى المُعارِضة وخططها للمواجهة السياسية.

«الاستثنائية الإسرائيلية»

أسامة أبو ارشيد

لا توجد دولة في العالم تتمتّع بـ«الاستثناء»، عندما يتعلّق الأمر بالواجبات والالتزامات، واحترام القيم والمعايير والقوانين الإنسانية والدولية، مثل إسرائيل. حتّى الولايات المتّحدة، القوّة العظمى عالمياً، والتي تتعامل تلقائياً أنّها هي الأخرى «استثناء»، وفوق أيّ قيم ومعاهدات واتفاقات وقوانين دولية لا تتماشى ومصالحها، لا تصل استثنائيتها إلى نظيرتها الإسرائيلية ولا تضاهيها. أولاً، لأنّ «الاستثنائية» الأميركية، هنا، مصدرها قوّتها الذاتية الفارطة والطاغية عالمياً، وهو ليس الحال إسرائيلياً. وثانياً، لأنّ «الاستثنائية» الإسرائيلية تفرض نفسها حتّى على الولايات المتّحدة، وفيها، مع أنّ مصدر تلك «الاستثنائية» هو الدعم الأميركي بالدرجة الأولى والأساس. وهكذا، تنتهك إسرائيل كلّ قيمة ومعيار وقانون، وكلّ معاهدة واتفاقية وإعلان وقرار دولي، منطلقة من قناعة راسخة أنّها مُستحقّة لذلك، أمّا مَنْ يتجرأ على تحدّي منطق الاستحقاق هذا، فإنّه يجد نفسه عرضة للاستهداف والتشويه، والاتهامات الخرقاء والفجّة. هذا هو ديدن إسرائيل منذ قيامها قبل 76 عاماً مشروعاً كولونيالياً استيطانياً إلغائياً إحلالياً في فلسطين التاريخية. بل هذا هو ديدن الحركة الصهيونية، حتّى قبل إنشاء دولتها، إذ كانت منذ البداية متمرّدة على كلّ الأعراف والقوانين، بل متمردّة، كذلك، حتّى على الدولة التي رعت مشروعها وأنجزته (بريطانيا). واليوم، تجد أميركا، ضامن إسرائيل وحاميها، نفسَها تتجرّع من كأس العلقم الإسرائيلي ذاته، الذي تجرّعته بريطانيا من قبل.
من ثَمّ، لا عجب ولا غرابة في ما فعله السفير الإسرائيلي في الأمم المتّحدة، جلعاد إردان، يوم الجمعة الماضي، عندما وقف خلف منصّة الجمعية العامة في الأمم المتّحدة موبّخاً أعضاءها (193 دولة)، بسبب تصويت غالبيتهم لصالح توصية تنصّ على أنّ للفلسطينيين الحق في عضوية كاملة في الأمم المتّحدة (143 دولة أيّدت، و9 دول عارضت، و25 أخرى امتنعت عن التصويت). خاطب إردان الدول الأعضاء بوقاحة منقطعة النظير: «هذا أمر مثير للاشمئزاز... (تصوتون على) إعطاء حقوق دولة لكيان يسيطر عليه، جزئياً، إرهابيون... مع هذه السابقة الجديدة يمكن أن نرى ممثّلين لداعش أو بوكو حرام يجلسون بيننا هنا». ولم يكتفِ إردان بذلك، إذ تابع هجومه بالقول «أنتم تمزّقون ميثاق الأمم المتّحدة، عار عليكم»، وقام، خلال ذلك، بتمزيق الميثاق الأممي عبر آلة صغيرة لتقطيع الورق كان يحملها في يده. اللافت، أنّ إردان هذا لم يكن بحاجة إلى تلك التمثيلية السمجة، إذ كانت ربيبة دولته، الولايات المتّحدة، قد أحبطت قبل ثلاثة أسابيع من ذلك، عبر استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي، المسعى الفلسطيني للاعتراف بهم دولةً. ومعروف أنّ قرارات الجمعية العامة تُعدّ توصيات غير ملزمة، على عكس قرارات مجلس الأمن الدولي.
عودة إلى موضوعة «الاستثنائية»، التي تراها إسرائيل حقّاً أصيلاً لها لا ينبغي أن يرقى إليه شكٌّ، ولا أن يطاوله نقاش. الأمم المتّحدة، التي وبّخها إردان، هي نفسها التي قدّمت السند القانوني السقيم لقيام إسرائيل دولةً، عبر قرار التقسيم الظالم 181 (نوفمبر/تشرين الثاني 1947)، ثمّ عبر الاعتراف بدولة إسرائيل في مايو/أيار 1948. القرارات الأممية ذاتها، التي وَلَّدتْ إسرائيل قيصرياً، وأعطتها صفة الدولة وتعاملت معها على هذا الأساس، نصّت على «دولة عربية» في فلسطين التاريخية، وعلى حقّ اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم في العودة والتعويض (قرار 194)، ورفضت الاعتراف بشرعية احتلالها لبقية فلسطين التاريخية، في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزّة، في يونيو/ حزيران 1967 (قرار 242)، وقضت بعدم قانونية المستوطنات اليهودية فيها، وكثيراً ما دانت جرائمها في حقّ الفلسطينيين، ومع ذلك، لم تنجح الأمم المتّحدة يوماً في الاتفاق على معاقبة إسرائيل جراء انتهاكاتها المُتكرّرة والمُستمرّة لميثاقها وقراراتها. بمعنى، إنّ إسرائيل، ومنذ نشأتها، تُمزّق ميثاق الأمم المتّحدة يومياً، من دون رادع ولا حسيب، واستثنائيتها غير الأخلاقية، دولةً بلطجيةً ومارقةً، مصونة لا يُخشى عليها.
منطق الاستحقاق، هذا، الذي نُحِتَ في البصمة الجينية لإسرائيل، منذ اليوم الأول لقيامها، هو ما يُغذّي عربدتها، التي لا تتوقّف، وتعاملها العنجهي مع العالم بأسره، من حلفاءٍ ومحايدين وخصوم.
اللافت هنا، أنّ إسرائيل تعدّ كلّ نقدٍ لجرائمها الماثلة للعيان، كحرب الإبادة الوحشية التي تشنّها في قطاع غزّة على مدى أكثر من سبعة أشهر، ضاربة عرض الحائط بكلّ المواثيق والعهود والقوانين الدولية، إنّما يندرج في سياق «معاداة السامية». وهكذا، فإنّ الأمم المتّحدة «معادية للسامية». وكذلك، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة، ولجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، ومنظّمة العفو الدولية، و«هيومان رايتس ووتش» الأميركية... إلخ، كلّهم «معادون للسامية»، لأنّهم تجرأوا على تكييف إسرائيل بأقلّ مما هي عليه فعلياً؛ «نظام أبارتهايد». حتّى فتح تحقيقات في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية للتأكّد ما إذا كانت أفعال إسرائيل تندرج في إطار «الإبادة الجماعية» و«الجرائم ضدّ الإنسانية» و«جرائم الحرب» أم لا، عدّتها إسرائيل «معاداة للسامية»، رغم أنّ العالم كلّه يراقب كيف تحظى تل أبيب بمعاملة تفضيلية، إذ تأخذ القضايا ضدّها أشهراً وسنواتٍ، وفي الغالب من دون إصدار قرارات في حقّها، في حين يدان آخرون، بمن فيهم دول كبرى وزعماؤها، كما في حالتي روسيا وفلاديمير بوتين، خلال أيام وأسابيع قليلة.
المفارقة الأبرز نجدها في تمرّد إسرائيل على الولايات المتّحدة نفسها، وتنكّبها لها، بل ودوسها على مصالحها القومية الاستراتيجية، وعلى المصالح الانتخابية لمن يقبع في البيت الأبيض، ويقدّم لها دعماً مطلقاً، كما جو بايدن. لم يترك بايدن، هذا، وسيلة في دعم إسرائيل وحكومة بنيامين نتنياهو، منذ السابع من أكتوبر (2023)، إلا وأنفذها. برّر وشرعن جرائم الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزّة. قدّم لها، وما زال، دعماً عسكرياً غير محدود، بما قد تتجاوز قيمته عشرين مليار دولار. أرسل حاملتيْ طائرات مع مجموعتيهما المقاتلتيْن، وغواصة نووية إلى المنطقة لـ«ردع» أيّ قوّة إقليمية عن التدخّل لدعم الفلسطينيين. أمر قوات بلاده التصدي للهجوم الإيراني الانتقامي ضدّ إسرائيل الشهر الماضي (إبريل/ نيسان). ومنع غير مرّة إدانتها في مجلس الأمن الدولي عبر استخدام الفيتو أو التلويح به... إلخ. بفعله ذلك، غامر بايدن بكثير من شرائح قاعدته الانتخابية الديمقراطية، التي يعارض أغلبها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة.
كشف تقرير لصحيفة هفغنتون بوست الأميركية، قبل أيام، النقاب عن رسالة بعثها السفير الإسرائيلي في واشنطن، مايكل هرتزورغ (في الثامن من مايو الحالي)، إلى 88 عضواً ديمقراطياً في مجلس النواب الأميركي، كانوا قد وقّعوا رسالة إلى بايدن (في الثالث من مايو الحالي)، يطالبونه، شرطاً للمساعدات العسكرية لإسرائيل، باحترام القوانين الأميركية، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية. وبّخ هرتزورغ، وهو سفير دولة أجنبية، النواب الأميركيين، ملمّحاً إلى أنّهم يساعدون «حماس»، رغم أنّ أغلبهم كانوا صوتوا، قبل ذلك بأيام قليلة، لصالح حزمة مساعدات عسكرية ضخمة لإسرائيل تتجاوز قيمتها 17 مليار دولار. وقد وصف أحد العاملين في مكتب أحد النواب، الذين تلقوا الرسالة، بأنها «وثيقة مذهلة حقاً». وأضاف، «إنّ لهجة هذه الرسالة لا تعكس حقيقة أنّ الولايات المتّحدة هي الضامن الرئيسي لأمن إسرائيل. والقارئ غير الواعي قد يفترض أنّ إسرائيل هي القوة العظمى في هذه العلاقة، والولايات المتّحدة هي المتلقّية للمساعدات». تلك هي «الاستثنائية» الإسرائيلية المتوحّشة، التي يغذّيها تواطؤ الولايات المتّحدة وآخرين، وصمت المجتمع الدولي وعجزه عن كبح جماح هذا السُعار الموصوف بـ«الاستثنائية».

> إسرائيل، ومنذ نشأتها، تُمزّق ميثاق الأمم المتّحدة يومياً، واستثنائيتها غير الأخلاقية، دولةً بلطجيةً ومارقةً، مصونة لا يُخشى عليها

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

عندما تسقط أميركا في فخّ الأيديولوجيا

عدي جوني

تداولت مواقع الأخبار استطلاعاً للرأي، أجرته مجلة نيوزويك الأميركية بالتعاون مع مؤسّسة كولدج بالس في مايو/ أيار الحالي، أظهر أنّ 80% من طلاب الجامعات الأميركية لا يوافقون على طريقة تعامل إسرائيل مع الحرب ضدّ حركة حماس في غزّة، وأنّ 27% من المشاركين «يلومون إسرائيل على الحرب في غزّة»، في مقابل 20% يلومون «حماس»، وأعرب 39% من المشاركين تأييدهم الفلسطينيين، مقابل 11% يقفون في جانب إسرائيل، في حين أجاب 40% بـ«لا» عما إذا كان يقف في جانب إسرائيل. بالتأكيد، من غير المنطقي أن نعتمد استطلاعاً للرأي، هنا أو هناك، للاحتفاء به دليلاً على ما قد يراه بعضهم انقلاباً جذرياً في موقف الرأي العام الأميركي من القضية الفلسطينية، لكنّه يعطي، على الأقلّ، مُؤشّراً لكي نتساءل إن كان هذا الحراك يدلّ على تحوّل جوهري في الشخصية الاجتماعية والثقافية الأميركية تجاه إسرائيل، التي يَنظر إليها صانع السياسات الخارجية في البيت الأبيض على أنّها قُدس الأقداس، والخطّ الأحمر الذي لا يُسمح لأحد، أياً يكن، حتّى بالاقتراب منه. كما يعطينا الدافع لنسأل: هل يمكن أن ننطلق من هذا المُؤشّر للقول إنّ الولايات المتّحدة سقطت في فخّ الأيديولوجيا، التي طالما كانت وسيلتها في التأثير على الآخرين، لينقلب بذلك السحر على الساحر؟

تحاول هذه المقالة الإجابة عن هذين السؤالَيْن انطلاقاً من التماهي الأيديولوجي الديني مع فكرة «إسرائيل» التي ارتكزت عليها نشأة الولايات المتّحدة، وتطوّرها، بالتوازي مع بناء المجتمع الرأسمالي، واستناداً إلى تحليل الشخصية الاجتماعية الأميركية، كما قدّمها عالم الاجتماع الأميركي ديفيد رايسمِن وزميلاه؛ ريويل ديني ونيثان غليزر، في الطبعة المُختصرة من كتابهم «الحشد المنعزل: دراسة في تغيُّر الشخصية الأميركية»، الذي نشرته جامعة ييل عام 1969. دعونا نُقدّم تعريفاً مبسّطاً للأيديولوجيا بأنّها منظومة من المعتقدات والآراء لمجموعة ما أو فرد ما. وغالباً ما تشير كلمة أيديولوجيا إلى الفِكَر التي تميّز ثقافة بعينها، مثل العنصرية والشيوعية والرأسمالية. لكنّ الأكثر أهمّية من هذا التعريف هو انتقال الفكر الأيديولوجي إلى ممارسات تجري في حيّز الواقع الاجتماعي، لتكتسب مفعول السياسات العملية، التي تنعكس، بدورها، على تكوين الوظيفة الاعتبارية لمفهوم السلطة/ الدولة، بحكم الشرعية القانونية. من هنا، يرى كاتب هذه السطور أنّ لويس ألتوسير طرح في كتابه «الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية» نظرية عامة تخدم هذه الفكرة، وتقوم على أنّ «الأيديولوجيا ليست فكرة نظرية مُتخيَّلة، بل لها وجود مادي ملموس، وشكل مؤسّساتي يتمثّل في منظومة ممارسات يجرى فرضها وإنفاذها بصفتها (طقساً مادياً)». الجدير بالذكر أنّ ألتوسير ميَّز بين جهاز الدولة القمعي، الذي يكون جهازاً واحداً بعينه، وأجهزتها الأيديولوجية، المُتعدّدة الموجودة، التي تمارس «عنفاً رمزياً»، وتتمثل في الأسرة والمدرسة صعوداً إلى مؤسّسات العمل والترفيه، وتساهم في الواقع الفعلي في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، كما يقول ألتوسير، عبر ترسيخ الأيديولوجيا السائدة في عقول الناشئة، وتشكيلهم حسب الواقع الاجتماعي، لتصبح الأيديولوجيا، في الممارسة العملية، سلاحاً ثقافياً يحمي المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

انطلاقاً من هذا العرض النظري، هل يمكن لأحد أن يعترض على القول إنّ الولايات المتّحدة، تاريخياً، تأسّست على الفكر المنفعي الرأسمالي، والتماهي الأيديولوجي مع فكرة إسرائيل الأرض الموعودة؟ أيّ أنّ ما نراه اليوم كياناً سياسياً وقوة نووية عظمى قام أساساً على مُركّب ثيواقتصادي. في كتابه «الدين في القرار الأميركي» (دار النفائس، بيروت، 2003)، يكتب محمد السماك إنّ ظهور المسيحية الصهيونية وانتشارها في الولايات المتّحدة، ونفوذها الكبير، هما «أصل البلاء» في نجاحها في استقطاب شرائح واسعة من الأميركيين. قد لا يجهل أحدٌ أنّ موجات الهجرة الأولى، من بريطانيا إلى العالم الجديد، جاءت مدفوعةً بسعي جماعة الأطهار (البيوريتان) إلى الفرار من الاضطهاد الديني والملاحقة، بعد إطاحة مسار ثورة كروميول. ولا يجهل أحدٌ أيضاً أنّ جماعة الأطهار هم جناح مُتطرّف في ما يعرف تاريخياً باسم حركة الإصلاح البروتستانتية، التي كانت ترى أنّ الإيمان بما جاء به «العهد القديم» هو أساس الديانة المسيحية الحقّة. وليس مستغرباً أن نقرأ أنّ المهاجرين الأنكليز الأوائل إلى أميركا أطلقوا على مدنهم أسماءَ توراتية، بل أطلقوا على أميركا اسم «أرض الميعاد» و«إسرائيل الله الجديدة» و«صهيون». ومن هذا المنطلق، قدّم المسيحيون الأطهار أنفسهم أنّهم المهاجرون الهاربون من الفرعون؛ الملك تشارلز الأول، ليكون المحيط الأطلسي هو البحر الأحمر، وأميركا هي «الأرض الموعودة»، وبوسطن هي «القدس الجديدة». ودعونا نستذكر وحسب أنّ ثلاثة من الآباء المؤسّسين للولايات المتّحدة، وهم جيفرسون وآدمز وفرانكلين، اقترحوا عام 1776 أنّ يتضمّن شعار البلاد صورة فرعون وهو يطارد بني إسرائيل، بينما يُضيء عمود من النار طريقهم، في إشارة إلى أنّ أميركا هي أرض إسرائيل الثانية. وبعد اعتلائها المسرح العالمي، دأبت الولايات المتّحدة، بفضل نفوذها الاقتصادي متمثلاً في الدولار، وقوتها السياسية التي تستعرضها الأساطيل الحربية، على عولمة الشخصية الأميركية بصفتها شخصيةً أخلاقيةً، وتصديرها أيقونة للحرّية والديمقراطية، بل فرضها بوساطة قوّتها الناعمة. في كتاب «الحشد المنعزل: دراسة في تغيُّر الشخصية الأميركية»، يحدّد ديفيد رايسمِن وزميلاه الشخصية الأميركية ضمن ثلاثة أنماط ثقافية: نمط مُوجَّه بالتقاليد، ونمط مُوجَّه داخلياً، ونمط مُوجَّه من الآخر، سواء أكان هذا الآخر مؤسّساتٍ أو أفراداً. يشرح الكتاب أنّ الولايات المتّحدة بعد الثورة الصناعية نجحت في تطوير دولة الطبقة الوسطى، ومن ثمّ فإنّ المؤسّسات التي ازدهرت ضمن إطار النمط الذي تحدّد التقاليد السائدة بوصلته، أو نظيره المُوجَّه داخلياً، باتت أمراً ثانوياً في الحياة اليومية. ومن هذا المنطلق، تحوّلت الطبقة الوسطى تدريجياً عن التمسك بالتقاليد، أو الالتزام بالمؤسسة الدينية أو المواثيق والأعراف الاجتماعية. ويرى رايسمِن أنّ الوفرة المادية، وزيادة القدرة الاستهلاكية للأفراد رسمتا معاً منحنى الانتقال من النمط المُوجَّه داخلياً إلى النمط المُوجَّه من الآخر. وما يقصده الكتاب بهذا النمط من الشخصية الاجتماعية هو الاستجابة والتفاعل مع القوى الاجتماعية، من ناحية؛ كيف يعيش الآخرون وما يستهلكون، وماذا يفعلون في حياتهم، وما هي آراؤهم في السياسة والعمل، وإلى غير ذلك من مناحي الحياة. ويكتشف مؤلفو الكتاب أنّ هذا النمط من الأفراد كان أكثر طواعية ومرونة، واستعداداً لاستيعاب الآخرين كسباً للقبول. وبحلول الأربعينيات من القرن الماضي، يقول رايسمِن، أصبح هذا النمط تدريجياً هو السائد في المجتمع الأميركي. وتنبّأ الكتاب بأن تظهر سلوكيات عملية في المستقبل بالنسبة إلى أفراد «تكون الرمزية أداتهم والاستجابة من الآخر هي هدفهم»، في إشارة إلى الإعلانات والتسويق التجاري والمشاهير، ووسائل الإعلام، والمؤسّسات ذات الصلة بالشأن العام. أما في السياسة، فخلص رايسمِن إلى أنّ النمط المُوجَّه من الآخر يقارب الحياة السياسية من منظور «المستهلك لا المنتج»، أي المُتلقّي السلبي لا الفاعل المُؤثّر.

صحيح أنّ الكتاب ينتمي تاريخياً إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنّ كثيرون من الباحثين يعدّونه ركيزة أساسية في فهم التحولات التي طرأت على المجتمع الأميركي حتّى وقتنا الحالي. ومن هؤلاء الأكاديمي والباحث ويلفريد ماكلاي، الذي يُعدُّ واحداً من أهم الباحثين في مؤسّسات الخزّان الفكري. ماكلاي، وفي مقالة نشرها مركز وودرو ويلسون في مجلته الفصلية لصيف عام 1998 بعنوان «خمسون عاماً بعد الحشد المنعزل»، يشدّد على ما توصّل إليه الكتاب، ويشير إلى أنّ التدقيق والبحث في الثقافة الأميركية المعاصرة (أي نهاية التسعينيات)، وتحديداً في مجال تربية وتعليم الأطفال، سيكشف الدليل على وجود «تحوّل أيديولوجي كبير يفضل الاستسلام والخضوع للمجموع إلى نظام تكون فيه المجموعة الأخرى المقابلة هي مقياس كلّ شيء، ومع دفاع محدود لدى الفرد، لا تحتاج المجموعة أصلاً إلى تحطيمه واختراقه». نحن الآن أمام صورة متكاملة تبيّن أنّ الشخصية الأميركية خاضعة لفكر المجموع، أي، حسب رايسمِن، شخصية يوجّهها الآخر ممثلاً بأيديولوجيا الفكر المنفعي، ووسائل الإعلام، التي تُدجّن هذه الشخصية لتكون تابعاً لنظام سائد، وهذا يعيدنا إلى مقولة ألتوسير عن أجهزة الدولة الأيديولوجية، التي تمارس عنفاً رمزياً. لكن، وهنا النقطة الأكثر أهمّية برأي كاتب هذه السطور، أنّ ما تناوله رايسمِن في كتابه عن مقاربة النمط الموجَّه من الآخر مع السياسة يبقى محصوراً في اللعبة السياسية الداخلية، التي يتنافس فيها الحزبان الجمهوري والديمقراطي، إذ نرى هذا الآخر (مؤسّساتٍ وأفراداً) يوجه الخيار السياسي بما يخدم، حسب ألتوسير، علاقات الانتاج ووسائله. لكن إن أخذنا السياسات الخارجية الأميركية، وتحديداً تجاه إسرائيل، فربما نجد أنّ النمط الثقافي المُتمسّك بالتقاليد والموروث الديني هو السائد، وليس النمط الموجَّه من الآخر وحسب. حتّى وإن قبلنا تصنيف رايسمِن وطبّقناه على هذه الجزئية من الموقف السياسي للشخصية الأميركية، فسنجد النتيجة ذاتها، لأنّ الآخر الذي يوجّه هو بالأساس نمط تقليدي مُحافظ يؤمن حتّى نخاع العظم بالمسيحية الصهيونية. لذلك قد يختلف الجمهوريون والديمقراطيون على كلّ شيء ما عدا دعم إسرائيل، والتاريخ يشهد على ذلك.

> الولايات المتّحدة، تاريخياً، تأسّست على الفكر المنفعي الرأسمالي، والتماهي الأيديولوجي مع فكرة إسرائيل الأرض الموعودة

يقودنا هذا إلى تساؤل منطقي: ما هي أسباب التظاهرات الطلابية ودوافعها في الجامعات الأميركية، إن كان هؤلاء الشبان والشابات ينتمون أصلاً إلى النمط الثقافي الموجَّه من الآخر، كما حدّده رايسمن، والمتماهي إلى حدّ كبير مع السردية التاريخية لفكرة الأرض الموعودة المتوارثة جينياً، التي دأب النظام التعليمي ووسائل الإعلام والمفكّرون والكُتّاب على ترسيخها في الوعي الجمعي الأميركي. هناك عوامل عديدة تقف وراء التظاهرات الطلابية المناهضة للعدوان الإسرائيلي على غزّة، يمكن حصرها في ثلاثة أسباب رئيسة. أولاً، تجاهل صانع القرار الأميركي أنّ تكنولوجيا العولمة سلاح ذو حدّين من التأثير والتأثّر، ما دام المحتوى قادراً على تقديم مادة ذات مصداقية، وقدرة على الإقناع. والجيل الطلابي الجامعي في الولايات المتّحدة نشأ وتربّى في كنف تكنولوجيا العولمة، ويمتلك القدرة المعرفية والفنية على كشف المزيّف والحقيقي. لذلك كانت الصور التي تخرج من غزّة، بعيداً عن تشويه الخطاب الإعلامي الأميركي الرسمي والخاص، كفيلةً في إحداث حالة من الشيزوفرينيا الأخلاقية لدى الطلبة الجامعيين، الذين ترعرعوا على صورة «أميركا الأخلاقية»، ليجدوا أمامهم مذبحة حقيقية تجري أمام أعينهم بدعم من «الأخلاق الأميركية». أي أنّ فكرة التدجين الثقافي للآخر بواسطة تكنولوجيا العولمة، التي دأبت الولايات المتّحدة على ممارستها، ارتدّت عليها سلباً. ثانياً، لا يمكن إسقاط العامل الاقتصادي من هذه المعادلة، فالمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتّحدة وارتفاع تكاليف المعيشة، بما فيها رسوم التعليم الجامعي الباهظة، دفعت عديداً من الأميركيين، وليس الطلبة وحسب، إلى التساؤل: لماذا يجب عليّ أن أدفع الضرائب التي تذهب لدعم إسرائيل، في الوقت الذي نعاني فيه من مصاعب الحياة؟ ثالثاً، انكشاف النفاق الغربي عموماً، والأميركي على وجه الخصوص، في التعامل مع الأزمات الإنسانية، من خلال مقارنة موقف واشنطن من الحرب الروسية الأوكرانية، ومن العدوان الإسرائيلي على غزّة.

لكن، وإن سلّمنا بصحة هذه الاستنتاجات، تقتضي الحكمة أن نتذكّر أنّ هذه التظاهرات تبقى محصورة في فئات لا تمتلك تأثيراً كبيراً في السياسة الخارجية الأميركية، وما نسمعه اليوم من تصريحات رسمية، غير ودّية، تجاه بنيامين نتنياهو وحكومته، إنّما تأتي بدافع المصلحة الانتخابية، ومحاولة تلميع الصورة لا أكثر، مع ضرورة التذكير بأنّ الذئب لا يتخلّى عن فريسته بسهولة.

(كاتب ومترجم سوري)

ملف اللاجئين السوريين في لبنان وأخطاره المشتركة

يقظان التقي

ما زال إعلان رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، خلال زيارتها الأخيرة لبنان برفقة الرئيس القبرصي، عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم حزمة مالية بقيمة مليار يورو من أجل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتخفيف أعباء اللجوء السوري، يثير عاصفة من السجالات والردود بشأن «الهبّة الوهمية» أو «الرشوة»، في خيط فاصل رفيع يربط بين القبول بالمساعدة أو رفضها. ولا يبدو أنّ الحكومة اللبنانية تملك خطّة واقعية وعلمية لإدارة الملف، ولا القدرة على تنظيمه أو تبديد الأجواء المشحونة، التي تثيرها بعض أطراف السلطة لأسباب شعبوية، وأخرى في عملية ابتزاز لزيادة الدعم المالي في مؤتمر بروكسل المُقبل، المقرر عقده في 27 من الشهر الجاري (مايو/ أيار). وتعتزم حكومة تصريف الأعمال تغيير مسار الأزمة، بدعم من قبرص وفرنسا، من خلال ورقة عمل (مدعومة بتوصية برلمانية)، بحثاً عن ظروف «آمنة» لعودة اللاجئين. هذا قد يتناقض مع استنتاجات الأمم المتّحدة، ووكالة اللجوء التابعة للاتحاد الأوروبي، بشأن «الأمن غير المضمون»، في ظلّ تسجيل حالات من التعذيب والاعتقال التعسّفي، والقتل، واختفاء العائدين في مناطق سيطرة النظام، الذي يحاكم بتهم ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمُتّهم بتحويل المساعدات الإنسانية لتعزيز سيطرته على الأرض. إنّها لحظة الحقيقة في لبنان، التي تجمع كلّ نقاط ضعفه وعوالمه السفلية، وتخلط بين كلّ الأمور، في انقسامات سياسية واجتماعية وطائفية وثقافية، بين الأولوية للأفضلية الوطنية، والمجتمع الإنساني المفتوح على حقوق الإنسان، في أوضاع تتحكّم بها سياسات منفصلة عمّا يحدث على أرض الواقع، من انهيارات بنيوية ومؤسّساتية، ومخالفات للدساتير والقوانين، تهدّد أكثر وأكثر بهدم «أعمدة المنزل»، فيعود لبنان قبلياً (كما العالم)، أمام مخيّمات نزوح قاريّة، وهو ليس وحيداً في مواجهتها. أوروبا بعد سنوات طويلة من المداولات والمفاوضات بشأن قوانين الهجرة، توصّلت إلى اتفاق تاريخي لإصلاح القوانين، واتخاذ إجراءات مُتعدّدة من خلال تشديد مراقبة الحدود، وزيادة ترحيل أصحاب الطلبات المرفوضة. والهجرة إلى أوروبا وأميركا على وشك التقييد باتفاقيات جديدة، مقدّمةً لإجراء انتخابات البرلمان الأوروبي، في سياقات عالقة انعزالية على نحو متزايد، في وقت يعيش العالم نزف الغزو الروسي لأوكرانيا، والحرب المتوحّشة الإسرائيلية على غزّة، وحرب التحوّل البيئي.

> تواصل الدول المُتقدّمة، منح الأولوية لإقامة المُخيّمات والأسلاك الشائكة، فتحدث ضرراً بمكانتها، ومصداقية القيم التي تدافع عنها

لبنان من ضمن القائمة الطويلة لدول تعاني من أزمة الهجرة، والانتقال غير الشرعي. لكنّه يواجه خطراً وجودياً ديمغرافياً وهواجس أمنية، تضغط على تطبيق القوانين، بالتزامن مع تردّي أوضاع العالم في ظلّ الاضطرابات الجيوسياسية. وهو مطالب بـ«التعاون الجيّد» في مكافحة الهجرة إلى أوروبا، وسط مخاوف محلّية كبيرة بشأن مصير اللاجئين (يناهز عددهم مليوني لاجئ)، ولضعف الموارد والإمكانات، مع الاعتراف بمدى معاناتهم الإنسانية العميقة. فيما العالم لا يهتمّ بجذر المشكلة مع نظام فاقم من حالة الدمار الإنساني والمادي، ويمعن في ازدراء القرار الأممي 2363، وغير معنيّ بمشاكل ناسه، وإعادتهم بكرامة إلى بلادهم وممتلكاتهم. تشمل حزمة التمويل الأوروبية مبلغ 736 مليون يورو مساعداتٍ للتعليم والحماية الاجتماعية والصحّية للاجئين السوريين، والأشخاص «المُستضعَفين» في لبنان، بالإضافة إلى تخصيص 264 مليون يورو لدعم قوى الأمن اللبنانية لإدارة التدفّق. وربط المجتمع الدولي أيَّ دعم مباشر للدولة اللبنانية بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية. منذ عام 2011، خصّص الاتحاد الأوروبي أكثر من 3 مليارات يورو للبنان لتنفيذ هذه البرامج. والظنّ، أنّ المبلغ المرصود يتعلّق بمنع تدفق اللاجئين السوريين إلى قبرص واليونان وإيطاليا، رغم محاولات نجيب ميقاتي التأكيد أنّ الدعم «غير مشروط ببقاء اللاجئين في لبنان، وبتشجيع الهجرة اللبنانية الموسمية». وهو كان قد حثّ الاتحاد الأوروبي على مساعدة اللاجئين في سورية لـ«تشجيعهم على العودة طوعاً»، ووعد بأنّه «سيستكشف كيفية العمل على حلّ هذه المشكلة في نهج تنظيمي آخر للعودة الطوعية بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن خلال دعم دولي للمشاريع الإنسانية، ومشاريع الإنعاش المُبكّر في سورية».

مارس الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، ضغوطاً مكثّفة على الاتحاد الأوروبي للحصول على تمويل للبنان، وبلاده على مقربة من الساحل اللبناني، وسجّلت الجزيرة تدفّقاً للاجئين السوريين مع بداية الحرب على غزّة. وحاول أكثر من 3000 شخص عبور البحر من لبنان إلى الجزيرة، بين يناير/ كانون الثاني ومنتصف إبريل/ نيسان الماضي، مقارنة بأعداد منخفضة جدّاً، 54 شخصاً خلال الفترة نفسها من عام 2023. منذ فترة، ترفض بيروت استعادة اللاجئين السوريين غير الشرعيين الذين لجأوا إلى قبرص، رغم الاتفاق المُوقّع مع نيقوسيا، ورداً على ذلك، علّقت السلطات القبرصية تسجيل طلبات اللجوء المُقدّمة من السوريين. فيما تتّهم المنظمة الأورو- متوسطية للحقوق (غير حكومية) خفر السواحل القبرصي بإعادة القوارب بالقوّة إلى الشواطئ اللبنانية. هذا، ونددت 8 منظمات حقوقية بأنّ «هذه الاتفاقية، وتلك التي وُقّعت مع تونس ومصر، تعرّض الأفراد للمخاطر، وتقوّض نظام الحماية الدولية ككل». يُعتقد على نطاق واسع، داخلي وخارجي، أنّ لبنان لم يعد قادراً على تحمّل أعباء لجوء يوازي ثلث عدد سكانه (سُجّل نحو 805 آلاف فقط لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي علّقت عملياتها عام 2015). لا يبدو أنّ الحكومة اللبنانية تملك حتّى اللحظة أرقاماً دقيقة للسوريين. لدى كلّ مسؤول في لبنان رقمه الخاص، يستخدمه للإثارة السياسية والتنافسية (إعلان وزير المهجّرين عصام شرف الدين «وجود 20 ألف مسلّح في المخيمات السورية»، ما يسهم في تعبئة الخطاب العنصري والكراهية)، كأنّ مشاكل لبنان جاءت من موجات الهجرة السورية ومن أوروبا، فقط. تفاقمت المشاعر المعادية للسوريين بسبب الأزمة الاقتصادية 2019، التي أغرقت اللبنانيين والسوريين في حالة من الفقر وعدم الاستقرار. وهناك تقارير أمنية لمنظمة هيومن رايتس ووتش، تتّهم السلطات اللبنانية «باعتقال سوريين تعسفاً وتعذيبهم وإعادتهم قسراً إلى وطنهم في الأشهر الأخيرة». كذلك يُشار إلى رفض الأوروبيين القيام بدورهم في الترحيب باللاجئين (في عام 2023 أعيد توجيه 2800 سوري فقط من لبنان إلى الاتحاد الأوروبي، أي 1% من السوريين الذين يعيشون في البلاد)، في وقت تتشدّد أوروبا في قوانين الهجرة (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنمسا والدنمارك)، نحو سحب الجنسية، وفرض شروط على لمّ الشمل العائلي، واللغة، والإقامة الجبرية، ووضع العمال من دون أوراق ثبوتية، والحصول على المعونات الاجتماعية أو المادية لدعم تكاليف العيش، ما يُؤثّر في أنماط عيش مجتمعاتها، وفي حياة المُهاجرين ومستقبل الهجرة. وتواصل الدول المُتقدّمة، تلك، منح الأولوية لإقامة المُخيّمات والأسلاك الشائكة، فتحدث ضرراً بمكانتها، ومصداقية القيم والمبادئ الإنسانية التي تدافع عنها. لبنان في مواجهة المجتمع الدولي، يتناسى محورية النظام السوري، الذي لم يفِ بالتزاماته العربية لتسهيل عودة اللاجئين. وهو الذي تسبّبَ بنزوح الملايين، ممّن يعيشون في الخارج والداخل أهوال الدنيا. ثمّ قلة تأتي، أيضاً، على ذكر حزب الله، ودوره في تهجير السورين وقتلهم، ما يُصعّب مُهمّة إعادة تصنيف المناطق الآمنة في سورية. فالتصدّي للفاعلين، ومحاسبة مُرتكبي الجرائم، بدل معاقبة ضحاياها، ينقلان سورية بالكامل إلى مصاف الدولة الطبيعية، ويوقف الفوضى والأخطار على السوريين واللبنانيين معاً.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads